ظاهر الامر قد يقوم ان التقدير مخصوص بمسند الفعل الى غير البتة أو لهذا الكلام فيتم فصل فيه وذكر فرع
الخلاف مع دائي حصل الاول وافادة التجدد فيجاب بالجواب بهما جعل مسند بها فعل ويتفرع على المسئلة
والسبب جعل الجملة فعلية وبيت فيره منه ولهو محل الجملة الفعلية لانتفاء منه بقيام ابوه زيد فص لان يعقوب
فص باب بين بعض ما فيه وما ذكر غير فص بها فان كان المحكوم عليه الجمع في حيث الجمع فهو غير صحيح
لان البعض فص بها فالجمع في حيث هو الذي يكون فص بها وكذا ان كان كل فرد لان الحكم الجامع
فيكون كل فرد محكوم عليه بانه غير فص بها وفيه عرفت ان البعض فص بها فلا يرد ان قوله فص
ما ذكر غير فص بها لا يفيد جريان كل منها في غير بها لان رفع الايجاب الكلي يتحقق بسالبة الجزئية على انه
قد يقال المسند اليه المحصور بكل يقدم على المسند المقرون بحرف النفي لبنية العموم والنفي يجوز ان يكون مراد
الشارح انه لو قال في جميعها لتوهم ان كل فرد منها يوجد في غيرها فص فتبوته ان ثبتت كلا الجزئية
على ما عرفت

الكلام في احوال متعلقات الفعل

فص متعلقات الفعل لا يخفى ان الجوار حيث يعمل فرع على عامله
ومتعلق به فلفظ المتعلقات بالكسر واذا نظرة الى جانب المعنى والحقيقة
قلت تعلق الفعل بكذا ينجوز الفتح فكل من المتعلق به متعلق بالفعل فرع له
من جهة النحو والفعل فرع له من جهة الواقع والحقيقة ولهذا ذكر رحمه الله في
المتن في بيان فص ذكره معه اي ذكر كل من العامل والمعمول مع الفعل
او ذكر الفعل مع كل منهما اما مسند كما مر في بحث الكناية ان كلمة مع انما تدخل
على المتبوع تقول جاءني فلان مع اهل حيه ولا تقول جاءني الامير مع الوزير
واما حاذكره في هذا الكتاب من ان ليس اراد ذكر الفعل مع كل منهما فقد وجه
العاقل بوجوه احدها ان الكلام في احوال المتعلقات الفعل لا في احواله
وثانيها ان كل واحد من العامل والمعمول قيد للفعل دون العكس
وهو كما مر الى ما ذكرنا من ان مع انما تدخل على المتبوع وقد عرفت انه
يجوز جعلها اصلا ومتبوعا بالنسبة الى الفعل بل هو انسب بما بعده
الفعل مع المعمول كالفعل مع العامل اللام الا ان يقال اي ملاحظة
جانب معمولية النسبة الى هذا الفرع ملاحظة جانب الحقيقة
وثالثها ان قوله فيما بعد فاذا لم يذكر معه متعلق بالمعمول لا بالفعل

copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)